بين التعريب والتوحيد

د. عباس الصوري (*)

1- مدخل

إن أهم قضية تواجه اللغة العربية حالياً، في الوضع الثقافي الذي تجتازه الأمة العربية، هو كيفية تنميتها وتطويرها، حتى تستطيع أداء وظيفتها العصرية، وتنمية اللغة معناه إيجاد مسلك لما يعبر عن الحياة العصرية من جهة، ومن جهة أخرى، نقل المعارف والعلوم بلغة علمية مواكبة، قوامها المصطلح الدقيق والعبارة الدَّالة.

وإذا كانت اللغات الحية، في عمومها، تأخذ وتعطي، بناءً على مبدأ التأثير والتأثر الذي تمارسه سائر اللغات على بعضها البعض، فإن اللغة العربية لم تعد تعطي بنفس الزخم والثراء الذي عرفته أيام النهضة العلمية قديماً، فهي الآن تأخذ كثيراً وتكاد لا تعطي إلا النـــزر القليل، وكثيراً ما يحصل عطاءُ أبنائها خارج منظومة الثقافة العربية، (هجرة الأدمغة، زويل مثلاً..)، ولذلك تلتجئ اللغة العربية، للتفاعل مع المحيط العلمي ، إلى نقل المعرفة، ونقل لغة المعرفة، وإذا كان الرصيد العلمي الذي تسعى إلى تكوينه هو في جوهرٍ، حَصَلَ عن طريق الاستعارة وبطريق النقل، فلا غرابة أن ينصب البحث على إشكالية إيجاد المعادل للكلم الأجنبي، وإلا احتجنا إلى نوع من الابستيمولوجيا اللغويـــة، لتقويـــم رصيدنا العلمي في إطارها، ونحن نجهل ما هي الإنتاجات العلمية الأصيلة، في مجال العلوم وفي ميدان الطب، لأن الذي ينشئ هو الذي يسمي، هو الذي يمنح الاسم ويسم المسمى بميسمه.

ونحن هنا لا نتعارض مع مفهوم (الاتفاق) الذي يتعرف به الاصطلاح (على اعتبار أن الاصطلاح- كما يقول الجرجاني في تعريفاته - هو عبارة عن اتفاق قوم على تسمية شيء باسم بعد نقله من موضوعه الأول...)، وهو نفس ما نجده منذ القدم لدى الإغريق من خلاف بين هيراقليطس الذي يعتبر الأسماء دالة (تدل على شيء ثابت وواحد) والسوفسطائيين الذين يقولون بفكرة العلاقة العرفية بين الدال والمدلول . وهو ما واجهه علماؤنا قديماً في بداية نهضتهم العلمية، فارتأى جماعة أن "التسمية معللة وليست اعتباطية، ويروي لنا السيوطي بلسان ابن الأعرابي "أن الأسماء كلها لعلّة خصت العرب ما خصت منها، من العلل ما نعلمه ومنها ما نجهله ..."

ومن هنا روى السيوطي قولهم أن الكوفة سميت كذلك لازدحام الناس فيها، والإنسان سمي إنساناً لنسيانه والبهيمة سميت بهيمة لأنها بهمت عن العقل والتمييز، لكن الاتجاه الهيراقليطسي هو الذي هيمـــن في

(*) مدير مكتب تنسيق التعريب - الرباط

نهاية المطاف. وقد تندَّر علماؤنا بفريق الاسميين، فقالوا إن ما كل من سمي بسعيد بسعيد، ولا كل حازم حازم... فالاصطلاح هو مجرد اصطلاح لا يعبر عن الأشياء وعن معناها كاملا، وإن الأصل هو الاتفاق.

2-النظرية الاصطلاحية:

إذا كانت الدراسات اللسانية الحديثة قد حسمت الأمر في علاقة التسمية والعلاقة بين الدال والمدلول، فإن النظرية الاصطلاحية لم تقم إلا على مجموعة من الافتراضات ما تزال لم يحسم فيها علميا، وعلى رأسها: انطلاقها – أي النظرية- من فكرة الترادف الكوني، ومعنى هذا المفهوم، هو افتراض أن لكل مصطلح في لغة ما، يوجد، بالضرورة وبالقوة، مرادف مقابل له، فإن لم يوجد بالفعل فهو كائن بالقوة ويجب استنباطه.

وهذا الافتراض متصل بافتراض آخر يتعلق بإمكانية الاستنساخ الثقافي الذي يطرأ، بواسطة الترجمة؛ أي إمكانية الرحلة من ثقافة إلى أخرى، دون اعتبار لما بينهما من اختلافات عن طريق الترجمة.

إن ما تقتضيه هذه الافتراضات من احتراز في التعامل مع العلم، هو الذي أدى إلى التشكك في صلابة المنهج، خصوصاً عندما تشتبك آلياته(المنهج) بعدة علوم أخرى متداخلة، ولعل هذا ما جعل علم المصطلحية يجد له موطئ قدم في علم اللغة التطبيقي، بحكم ما يسم منهجيته من تداخل بين العلوم الإنسانية، من اجتماع وانثروبولوجيا وعلم النفس اللغوي وتعالقها بالتجارب الثقافية وتقلباتها، كما تعكسها مختلف اللغات وارتباطاتها، بحكم الجوار أو الهيمنة أو العلائق الإثنية وأخذ بعضها عن بعض...

فالعربية منذ نشأتها أخذت عن غيرها، والكلمات الوافدة تعمل اللغة العربية على تكييفها واستيعابها فتتعرب ويكتب لها مقام طيب برحاب لغة الضاد. وبعض المفردات الوافدة تستعصي على الإدماج فتبقى غريبة محتفظة بزيها الأعجمي دخيلة، لكن اللغة العربية تحتاج إليها وإلى أخواتها المعرَّبات لما لهن من خطورة في النفاذ إلى الحياة المعاصرة. وتعاظمُ الحاجة إلى المصطلحات خاصة، مرده إلى الكم الهائل من الألفاظ المستحدثة التي تتدفق في كل المجالات العلمية، وبوتيرة مذهلة، والذي يجب ملاحقته لإيجاد المقابل العربي المناسب، وبنفس السرعة وبنفس الوتيرة، وهذا من الأمور العسيرة، حتى بالنسبة للغات المتقدمة الأكثر حداثة. وإذا كان إيجاد المعادل اللغوي العربي لألفاظ الحياة العامة ليس مستعصياً، بحكم ما تتوفر عليه اللغة العربية من مخزون معجمي غني، تراكم عبر العصور، وكافٍ لكي يمنح منه المصطلحيون بكل ارتياح، فإن المشكل يكمن في الكم الهائل من المفردات العلمية التي تتطلب مقابلاً لها، ولا يوجد في الرصيد العلمي العربي ما يوازي ذلك، على مستوى المفاهيم، إما لجدتها وحداثتها أو لغرابتها بالنسبة للثقافة العربية التقليدية . فالمشكلة إذن في نقل المصطلحات، لذلك انصبت مباحث التعريب عليه في المصطلحية العربية، فما هي المنهجية المعتمدة في تنمية اللغة العربية، عن طريق إيجاد

ما تحتاج إليه من مصطلحات في العلـــوم الإنســـانية – موضوع اللقاء- أو في غيرها من العلوم؟ !

إذا تصفحنا أحدث وثيقة عن المنهجية المصطلحية، والتي صدرت عن ندوة "إقرار منهجية موحدة لوضع المصطلح العلمي العربي وسبل توحيده وإشاعته"، والتي أقامها اتحاد المجامع بدمشق، خلال شهر أكتوبر(1999)، أي منذ أقل من 6 أشهر، سنجد مجموعة من المبادئ (حوالي 20 تقريباً) يمكن ردها كلها إلى مضمون عبارة وردت في تصدير هذه المبادئ، وهي أن "المصطلح العلمي العربي المتخصص هو دعامة اللغة العلمية العربية الموحدة" لأن كل المبادئ التالية ما هي إلا تفصيل لمبدئين أساسين هما: التعريب والتوحيد.

3–من التعريب إلى التوحيد:

عملية التعريب ليست عملية هيئة، خصوصاً إذا أعوزت المنهج الاستقامة والصلابة. إن البلدان الأوروبية، في نهضتها العلمية، عندما اضطرت إلى تنمية لغاتها، لتواكب هذه النهضة، وجدت بين أيديها مادة ثرية وجاهزة، من خلال اللغتين اليونانية واللاتينية الميتتين، سهلتا عليها عملية الاقتراض والاقتباس والأخذ (بلا حسيب ولا رقيب) لبناء ما تحتاجه هذه اللغات من ألفاظ وعناصر، كونت منها جذوراً وسوابق ولواحق لإنشاء المصطلحات الجديدة، ومما ييسر عليها عملية التوحيد، أن هذه المادة إرث مشاع بين الأوروبيين، وقاسم مشترك بين لغاتهم، فاللفظ المصنوع من قطع يونانية ولاتينية لا مشاحة فيه بين الأوروبيين، لأنه شبه معروف- وهم فيه على اتفاق- فيما يخص مدلولاته.

أما لغة الضاد، وبحكم مجافاتها لهذه الوسيلة الإلحاقية، فقد حاول علماؤنا، عند الحاجة، اللجوء إلى ما هو متاح، فالعربية هي لغة الصرف والاشتقاق، ويمكن أن يكون بديلا للإلحاق، أما تراثها- رغم القرون السالفة- فهو ما يزال حياً في مجمله، وما يتطلبه المصطلح، من تخصيص وشفافية في التدليل، يتعارض مع الألفاظ التي ما تزال تجنح إلى التعبير الفني وإلى التعدد المعنوي. فالمصطلح يكون محدد الدلالة، يمكن أن يفهم معناه إذا ذكر مفرداً، أما تعدد الدلالة في الألفاظ فهي غير اصطلاحية، لأن فهمها يكون حينئذ مرتبطاً بالسياق، ومن هنا كانت صعوبة التعامل مع الألفاظ التراثية، وبالتالي مع أول مبدإ من مبادئ المنهجية التي يدعو إليها اتحاد المجامع، والذي يقول:

" الحرص على ما جاء في التراث العربي من مصطلحات عربية أو معربة وتفضيل المصطلحات التراثية على المولدة" .

ومع المبدأ الثامن والذي يقول:" تفضيل الكلمات العربية الفصيحة على الكلمات المعربة، إلا إذا اشتهر المعرب، وتجنب النافر من الألفاظ".

إن المنهج الاصطلاحي ينفر من المنهج التاريخي التحاقبي، يقول د. حجازي " علم المصطلح ذو منطلق تزامني Synchronique، فهو لا يبحث تاريخ كل مفهوم أو مصطلح، وإنما يقف عند الحالة المعاصرة لنظم المفاهيم والمصطلحات الدالة عليها. ويذهب د. محمد كامل حسين إلى حد مهاجمة هذا الاتجاه مهاجمة عنيفة عندما يقول في كتابه (اللغة العربية المعاصرة) "والذيـــن

يبحثو ن في أصول اللغة كما وضعها القدماء، مثلهم كمثل علماء الحفائر، عملهم له قيمته التاريخية الكبرى دون أن يكون ذلك مدعاة للاحتذاء بما يجدونه فيها. والذين يعتقدون أن الغوص في المعاجم قد يخرج لنا درراً لا نعرفها، مثلهم كمثل الذي يبحث عن لؤلؤة صغيرة في أكوام من القش، وقد يعثر عليها بعد لأي فإذا هي لا تستحق ما بذل في البحث عنها من جهد ووقت". ود. محمد كامل حسين، وهو أحد المجمعيين لم يكن يتحرز في نشر آرائه المعارضة في مجلة المجمع، فهو يرى في دراسة له بها أن لغة السلف غير صالحة لتأدية العلوم الحديثة، وأن المصطلحات التراثية لغوية وليست علمية، مما يدعو إلى استعمال الدخيل بدل المصطلحات العلمية القديمة، أما النحت في نظره فيجب تجنبه وتجنب ألفاظه مثل شيغروي (كلويد) لأن طرق العرب في التعريب قديماً لا تتصل بعاداتنا الصوتية التي تطورت.

ود. رشاد الحمزاوي يؤكد هذه الأطروحة في كتابه "العربية والحداثة"، بحيث استعرض ثلاث دراسات أقيمت حول مخصص ابن سيده الأندلسي للاستعانة به في ثلاثة معاجم: الأول هو معجم (أسماء النبات)لأحمد بن عيسى، الذي لم يستخلص منه سوى تسعة مصطلحات من 5852 مصطلحاً. والثاني هو معجم (الحيوان) لأمين معلوف، والذي لم يتعد 35 مصطلحاً من بين 1428 يتضمنها معجمه، والثالث هو معجم (الألفاظ الزراعية) لمصطفى الشهابي وقد استعمل 19 مصطلحاً من 9996. إن هذه الدراسة تبين أن الاعتماد على المعاجم القديمة وعلى مصطلحاتها لا يفيد عملياً وإجرائياً في العلوم الحديثة.

فالتعامل مع التراث لتحسين مصطلحاته هي عملية جذابة من الناحية النظرية، لكنها عملياً تدفع إلى مسالك وعرة قد لا يكون المحصول في أهميته على قدر ما بذل فيه من جهد ووقت، والقدماء أنفسهم تلافوا التحيين. نقل أحد الباحثين أن العرب أدخلوا إلى لغتهم ألفاظاً كان لها أسماء فيها، وكان بمقدورهم تلافيها فقد عربوا:

الهاوون: وعندهم المقابل وهو المنحاز أو المهراس

المِسك: وعندهم المقابل وهو المشموم

السكر: وعندهم المقابل وهو المبرت

والظاهر أن هذه المواد الجديدة كانت بمواصفات تختلف عما كانوا يعرفونه. ولو كان السكر هو المبرت تماماً لما عربوه. لكن اختلافاً في النوع والمواصفات حملهم على تخصيص المادة الجديدة باسم معرَّب.

وإذا أردنا أن نقف على مفهوم التعريب في هذه المنهجية، لنقرأ المبدأ الثامن والتاسع فهما متكاملان:

- المبدأ الثامن:(تفضيل الكلمات العربية الفصيحة)

- المبدأ التاسع:(تجنب الكلمات العامية)

يجب أولاً تحديد مصطلح التعريب، لأنه يدل على ما هو عام، وما هو خاص. فالمادة المعجمية تحيل إلى الإبانة والإفصاح" (الإعراب)،كما تدل الكلمة على كل ما هو عربي كالتكلم والتعلم والانتساب إلى العربية، وهذا ما تعنيه كلمة "التعريب" في المغرب العربي، يغلب عليه المفهوم الثقافي والاجتماعي. أما المعنى

الاصطلاحي للتعريب، وهو الذي يشيع عند إخواننا في المشرق، فمعناه حسب ابن منظور "أن تتفوه العرب بالكلمة الأعجمية على منهاجها"، وهذا النوع من التعريب يطلق عليه التعريب اللفظي أو الاقتراض اللفظي وهو ما سنركز عليه أساساً، فهو وسيلة العربية إلى نقل الألفاظ الأجنبية عند العجز عن احتوائها عن طريق التوليد وإيجاد المعادل بالوسائل الصرفية المعروفة.

فالطرق المستعملة عموماً في إيجاد المصطلح هي:

1- الترجمة، بواسطة المعاجم المختصة، هذا إذا وجد المفهوم في العربية.

2- الوضع أو التوليد، ويحصل عادة بالاشتقاق أو المجاز.

3- الاقتراض اللغوي، ويحصل عن طريق التعريب أو عن طريق الدخيل.

ونظراً لاهتزاز المنهج، المعتمد لحد الآن في الحركة الاصطلاحية العربية، فقد برزت في مسالك التعريب عدة مصاعب نذكر بعضها:

1- الخلط بين لغة العلوم ولغة الأدب والإنسانيات

يقسم د. محمد كامل حسين اللغة إلى قسمين: ما يسميه بلغة التفاهم، ولها صلة بالأدب في ميولها إلى التعدد والإبهام. وما يسميه بلغة الفهم، وهي تنحو نحو الوضوح ولها صلة بالاصطلاح. ومع ذلك فإن لغة العلوم، كما قلنا، تميل إلى الوضوح، ولكنها ليست دائماً دقيقة واضحة، كما أن لغة الأدب ليست كلها مبهمة غامضة.

2- المنظور الأحادي (الإقليمي)

كل الدول العربية معنية بتنمية اللغة العربية، مما جعل معظم هذه الدول تنشئ آليات للتعريب، وكل المؤسسات التي تعنيها أمور التعريب تحس بالحاجة إلى توحيد الجهود والتعاون كمبدأ ، ولكن كإجراء يحصل النقيض. وإذا كان موقف بعض الأفراد أو الجهات، التي تعمل في عزلة وفي انغلاق، يمكن فهم دواعيه الضيقة ومواجهتها، فإن موقف الجهات الرسمية يحتاج إلى أكثر من تفسير، وكمثال على ما نزعم نسوق ما رواه الشيخ عبد القادر المغربي في بحث ينبه فيه إلى معارضة الدوائر الرسمية المصرية لتوحيد تعريب مصطلحات الرتب العسكرية على أساس يقول "إن المصطلحات الخاصة بهذه الرتب العسكرية المختلفة رمز إلى الأدوار التاريخية التي مر بها الجيش المصري"، والعراق له موقف مشابه في أنواع أخرى من المصطلحات... إلخ.

3- الخطاب المذهبي

رأينا كيف أن من معاني التعريب: التعريب ضد التغريب أي الدعوة إلى التحرر والانعتاق. فكثيراً ما ينعكس هذا الخطاب المذهبي حتى على المجال التقني، ويتميز هذا الخطاب بتحريك دعوى التوحيد، فيختلط التوحيد الثقافي بالتوحيد المصطلحي العلمي على اعتبار أن النـــزعة إلى التوحيد قناعة مشروعة في حمأة الصدام الثقافي، وأن هذه القناعة مسلمة لا تناقش، ولو تكبد الباحث عناء إعمال النظر والاستقصاء، لتبدت له الأمور على غير ما يتصور.الواقع أن الدعوة إلى التوحيد متأتية من الإحساس بالفوضى في وضع المصطلحات التي

أدت إلى تعدد المصطلحات وتداخلها وتناقضها أحياناً، لكن توحيد المصطلحات ليس من الحلول السحرية التي تجعلنا ندخل رحاب العلم من أبوابه الواسعة.

فالدعوة إلى التوحيد تبدو في ظاهرها علمية — كما يقول بعضهم- لكننا عندما نتجاوز الخطاب الحماسي إلى مكابدة البحث والتقصي، نصطدم بصعوبات لغوية وتقنية علمية، وأحياناً غير علمية، كثيراً ما نتجنبها بالخوض في الأمور الجانبية.

فالتوحيد إذا كان معناه التعصب للفصاحة أو التراث، على اعتبار أن ما قاله القدماء كاف للتعبير عن الحياة العصرية، يكفي أن نقوم بتحسينه، وإقصاء ما عدا ذلك، فإن المنافذ إلى التعريب ستضيق وبالتالي الحكم على الوضع المعرفي للغة العربية بالجمود. يقول رشاد الحمزاوي: " لا يكفي أن تختلف المصطلحات عن بعضها لنحكم أن الفوضى متفشية في معاجمنا، فالتوحيد ليس دائماً ضرورياً، إن كان الهدف منه تجميد اللغة".

4- ضعف الرصيد العلمي

إن اضطراب المصطلحات وغموضها وتعددها ليس مما يميز لغة عن أخرى، وبالتالي فهو قضية غير لاصقة باللغة العربية، كل اللغات تعاني من هذا الخلل، خصوصاً عندما يكون النشاط العلمي كثيفاً ومواكباً للحياة، وهو ما جعل المصطلحيين في اللغات المتقدمة المعنية يدعون إلى الضبط المعياري الذي على أساسه يكون التوحيد.

لقد تأسست منظمة ISO (المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس)، فيما بين الحربين، نتيجة النشاط العلمي الفائض، والمنافسة بين الدول العربية، ورغبة الباحثين في الإلمام بما عند أقرانهم، مما أدى إلى الدعوة إلى توحيد المصطلحات، حتى يتم التواصل بشكل سليم، وعندما دخل استعمال الحاسوب، للاستعانة به في جمع المصطلحات وتنميطها وضبطها، ظهر اتجاه جديد يرمي إلى وضع القواعد الموجهة في عملية وضع المصطلحات، بشكل منسق على مستوى اللغات المختلفة، وبشكل يصلح للاستخدام الآلي. وهكذا خرجت المصطلحية من التجربة الآلية بأسسها النظرية والتطبيقية. فعلم المصطلح هو العلم الذي بواسطته تعرف الأسس لوضع المصطلحات وتوحيدها.

وعلى غرار ما نهجته المنظمات الدولية في وضع نظام مقنن، للتقابل اللغوي بين اللغات الغربية، تقدم المشاركون، في ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلح العلمي العربي بالرباط عام 1981، بتوصية تدعو إلى التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية، لتسهيل المقابلة بينهما للمشتغلين بالعلم والدراسة، للتعبير المطرد عن سابقة معينة أو لاحقة بعينها، في المصطلحات الأوروبية، وإلى قيام توحيد معياري على المستوى العربي وعلى المستوى الدولي.

وهذا مثال نستقيه من تعبير السابقة "مونو":

monoxyde: أول أكسيد، monovalent أحادي التكافؤ monocellulaire:وحيد الخلية monociom وحدة المسكن.وسنجد نفس الوضع مع:di وbi...

فقضية توحيد المصطلحات مؤسسة إذن في نطاق البحث العلمي وليس مجرد نقل من لغة إلى لغة، فالباحثون والمنتجون في الميدان العلمي هم الذين يقررون

بأن ظاهرة التعدد أو الاختلاف يجب الحد منها عن طريق التوحيد أو غيره.

وللتدليل على ذلك نأخذ ظاهرة الترادف، قام أحد الباحثين (أبو النجا بالجزائر سنة 1973 ببحث في مصطلحات المسرح وترجمتها إلى العربية، فانتهى إلى أن الخلاف ليس ناشئاً عن الترادف بقدر ما هو ناشئ عن التعامل المرحلي مع المدلولات المترادفة .

- كلمة:amateur: أعطيت:غاوي(1821)، وهاوي (1947)، ومحب ومولع ومغرم (1965).

- Drame: قابلتها: قصيدة (1921)، تمثيل (1930)، دراما (1943)، مأساة (1945)، فاجعة (1956)، مأساة عصرية (1959)...

5- اختلال الترجمة

غزارة المصطلحات في العلوم الإنسانية مثلاً لا يعني تقدمها على بقية العلوم، فإذا أخذنا عاملاً واحداً من عوامل نهضة هذه المصطلحات في العلوم الإنسانية، وهو الترجمة ونشاطها منذ القرن التاسع عشر، وتأملنا حركية هذا العامل سنجد الجهود الأولى في مجملها مبادرات شخصية،وعندما انتظمت في مؤسسات مختلفة، بقيت حركة لا يحكمها قانون، مما أدى ليس فقط إلى غزارة في إنتاج المصطلحات، ولكن في تعددها واضطرابها وتعارضها. فكل مدرسة نقدية مثلا تحمل خلفها ترسانة من المصطلحات (ترجمة أعمال الشكلانيين الروس مثلا)، وعلى قدر فهم كل ناقد يترجم ويقترح ما يراه من المصطلحات، مع زملائه في نفس الخندق، وقد يتجاهلهم وقد يكون في غيبة عما ينتجون.